

## جماعات الإسلام السياسي ومقاصد «إن الحكم إلا لله»

الفقيه المتعمق لن يتقبل لنفسه الحياة الحزبية لجماعة الإخوان



## افتراء على النص الديني

فارتضى الخيار الثاني الذي رآه أهو الشؤين! غير أن الذين اعتمدوا شعار "إن الحكم إلا لله" لمقاصد مختلفة، مستغلين تطابقاً بين لفظة "الحكم" عندما يكون معناها التقاضي أو الاحتكام، ومعناها عندما يُقصد بها السيطرة على السلطة وإغلاق باب التداول عليها، والتجبر على الناس باسم رب العالمين. إن هؤلاء الذين يسعون إلى حكم باسم الدين، ليسوا إلا محض طلاب قهر واستبداد، يساوي أو أشد كثيراً أو قليلاً، من استبداد بعض خصومهم في العالم العربي.

ومن المفارقات أن الفقيه السنّي الأصولي المتشدد ابن تيمية نفسه، قد أسهم في تأسيس شيء مغاير لفكر "الإخوان" وسائر الجماعات الضحلة في معرفة الدين. فمن يقرأ ابن تيمية وشروحاته، أو كتابه "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" سيرى أن ذلك الفقيه هو أول من دعا إلى حق الاختلاف، ومبدأي القياس ومراعاة المقاصد والمصالح المرسلّة والموازنة بينها. أما جماعات ما يُسمى "الإسلام السياسي" فلا بأس عندها من تدمير الأوطان في سبيل إخضاع أهلها، ثم دهن ذقونها بالعطور الزبينة، وكأنها تعطرت!

بريدون، وليس نمط الحكم الذي يسعون إليه. كان ذلك أثناء معركة "صفين" بين جيشي علي ومعاوية، في العام 36 - 37 هجرية، عندما رُفعت المصاحف على أسنة الرماح، إذ لحا معاوية بن أبي سفيان عندما أوشك جيشه على الهزيمة النهائية، إلى حيلة أخيرة، قبل أن يستكمل مالك بن الحارث الأشتر، قائد قوات علي، قص الرقاب. فقد دعا بقايا جيشه، إلى رفع المصاحف على أسنة الرماح، ومعنى ذلك أن يكون القرآن الكريم حكماً بين الطرفين. وكانت الوف "الخوارج" في جيش علي، هي التي جلبت المصيبة، إذ تحولت إلى مخالفة بذريعة التقوى، فقال قائلها مخاطباً أمير المؤمنين مجرداً من لقبه: "يا علي، أجب القوم إلى كتاب الله إذا دعيت، وإلا قتلنا كما قتلنا ابن عفان، فوالله لنفعلنّها إن لم تُجبههم". فاجابه علي "ويحك... أنا أول من دعا إلى كتاب الله، وأول من أجاب إليه". فطلبوا منه أن يستدعي علي قائد جنده "الأشتر" الذي يتوغل في صفوف جيش معاوية ويقرب من الإجهان عليه. فوجد علي نفسه بين خيارين، إما أن يدع سفك الدماء يستمر ويسجل على نفسه رفض التحكيم على كتاب الله، وإما يقبل التحكيم ويوقف النزيف.

الجدد قادرين على معاندة كبارهم "الإخوان" وعلى حمل راية الله، دون سواهم من جماعات أو مكونات مجتمعات المسلمين في غير مصر!

## التوجهات التنظيمية لدى أمة جماعة حزبية دينية، هي ظاهرة تفريق وليست ظاهرة وحدة، وظاهرة مسببة للتباغض والإحتراب

لقد تعدمت الجماعات الأصولية من كل المذاهب، توظيف عبارة تكررت في ثلاث سور قرآنية؛ بشكل يقطع صلتها بسياقها (إن الحكم إلا لله) وكان ذلك ولا يزال، لتبرير السعي إلى السلطة السياسية وإلى تكريس الاستبداد ضد من يعارضون أو يطالبون بحقوقهم الإنسانية في كل مجتمع متنوع، تحت زعم مارق أن هذا الاستبداد يُمارس باسم رب العالمين وتأييده شريعة الله.

ومن نافل القول إن الغلاة "الخوارج" هم أول من استخدم عبارة "إن الحكم إلا لله" لكي تؤدي وظيفة مغايرة، وهي تعزيز خيبرهم في نمط التحكيم الذي

باطروحة "الحاكمية" التي وفرت الأساس الأيديولوجي لكل الجماعات التكفيرية. كان قادة "الإخوان" المصريون، قد سجلوا عرضهم الأخير في ميدان رابعة في القاهرة، ورفعوا صوراً للرئيس عبدالفتاح السيسي مشنوقاً، على سبيل تظهير النوايا، فقولوا بجنس العمل على صعيد التطابق. وهؤلاء -للأسف- أظهروا سذاجة سياسية ورعونة مستغربة. وهم على أي حال من الجيل الذي انتمى إلى الجماعة

في بدايات عقد السبعينات، وجميعهم كانوا طلاباً في كليات علمية، لا يهتمون بالقراءة خارج منشورات الجماعة، ولا بالقرأة في أمهات الكتب. هم أخذوا علماً بأن مشروع الجماعة، يهدف إلى "استئناف حياة إسلامية طاهرة". ولم يكونوا معنيين بالقراءة عن طبائع المجتمعات وأحوال التنوع.

بشغافة جزر التأسيس الثاني للجماعة انفتحت الأبواب لنشأة الجماعات التي تهجم على المجتمع وإن لم تهجم تذبذب، والتي يُقْتل لها ضباط منشقون، محمد عبدالسلام فرج، خريج الهندسة، تميز عن طلبة الكليات العلمية الآخرين بالذهاب إلى قراءات سريعة، متعجلاً إصدار كتابه التفسير "الفریضة الغائبة" لكي يصحح "الأمرء"

المسافة الفاصلة بين الدين الإسلامي والدعوى التي تنشرها جماعة الإخوان، هي المسافة التي جعلت الكثير من الفقهاء يتبرمون من العنف المترتب عن التموجات السياسية للجماعة، وهي المسافة نفسها التي سمحت بترعرع الفكر الإرهابي في أديبات الإخوان، انطلاقاً من تأويلات متعسفة على النص الديني، مروراً بثوابت أيديولوجية تحولت إلى مرجعية للجماعات التكفيرية، وصولاً إلى ممارسات دلت على أن الإخوان طلاب سلطة أكثر من كونهم ذوي صلة بالتقوى والعدالة والحفاظ على الأوطان.

الشباب في أقطار الفقر والبطالة، وكانوا يظنون -لأسف- بعد رواج فكرة "الحاكمية" في طرح سيد قطب- أن الأمور تسير في اتجاه صعود قوة "إخوانية" عملاقة وموحدة وبلا ثغرات، تحتكر تفسير الدين واشتقاق السياسات وتحديد الخيارات، وبلا جماعات تنافسها، أوحى تجرأ على تكفيرها. وهذا لم يحدث، بل إن العكس هو الذي حدث، وقد سجلت سائر الجماعات، ابتعاداً عن جوهر الدين، وجهلاً به على مستوى قاداتها، وانخراطاً في الجريمة بالمطاعة مع جرائم، حتى وصل الأمر بالشرازم التي في سيناء، أن تهاجم مسجداً وتقتل المصلين بالجملة، وتفتش في الزوايا وفي البيوت المجاورة، عن بعض الناجين، لكي تقتلهم بغير معركة بين طرفين، وكأنها تطارد جيش هولاء!

قصارى القول، إن التوجهات والمساعي التنظيمية لدى أي جماعة حزبية دينية، هي محض ظاهرة تفريق وليست ظاهرة وحدة، وظاهرة مسببة للتباغض والتباغض والإحتراب، في داخل أي مجتمع للمسلمين. وثقافتها ليست إسلامية بقدر ما هي تنتمي إلى المستوى المدني من السياسة العامة، ومنطق السذج الواهمين، وتحركها غرائز الرغبة في السيطرة على الناس وإدعاء الجدارة في الحكم على درجات إيمانهم، بل وعلى ما في قلوبهم.

ربما كان من أخطاء الدولة في مصر، بعد أن جرى الفتح بتنظيم الإخوان في منتصف الستينات، أنها حرصت على محو آثارهم تماماً، فلم تنح لقيادة التأسيس الأول الذين أكلوا تجربة حسن البنا، أن يكتبوا مذكراتهم وينشرونها، لكي يتبين حجم الأفتئات والفساد والنشاط السياسي والأمني في حياة الجماعة، وصلتها بالسفارة البريطانية.

فقد تحدثوا هم بانفسهم عن كل تلك الممارسات عندما أتيت لهم أن ينشروا مذكراتهم. فقد كان منعم بعد الإجهان على تنظيمهم أمراً خاطئاً، علماً بأن الدولة نفسها أتاحت لسيد قطب أن يؤلف "في ظلال القرآن" داخل السجن، وأن يتواصل مع الناشر باستمرار، بينما كان قطب يؤسس لثقافة التكفير،

عدي صادق  
كاتب وسياسي  
فلسطيني

لا يختلف اثنان ممن أرخوا لجماعة الإخوان أو تحدثوا عنها بعد أن خرجوا منها، على كونها تنظيماً أمنياً - سياسياً بلا فقهاء. فلم يكن جائزاً -إغفال ذلك، طالما أن الراسخين في العلم باصول الدين والفقه، الذين انضموا للجماعة في نزوة رواجهم في أربعينات القرن الماضي- سرعان ما غادروا بعد أن اصطدمت تقوى كل منهم بأغراض وممارسات العنف والسياسة، وكان من بين هؤلاء الشيوخ السيد سابق، صاحب كتاب "فقه السنة" وصديقه محمد الغزالي، الذي أطلق عليه حسن البنا لقب "أديب الدعوة" والشيخ الفقيه أحمد حسن الباقوري، عضو مكتب الإرشاد في الجماعة والمرشح الأقوى لخلافة البنا في حال اتساع دائرة الشورى، وغير هؤلاء من الراجحين في العلوم الشرعية.

فقد اتضح لهؤلاء، ولكثيرين ممن انضموا إلى الجماعة، أن العنف بدافع الطموح إلى دور سياسي، يناقض التقوى ومنطق العدالة والحفاظ على الأوطان وأرواح الناس فيها، فما بالناس عندما ينم السلوك في الحياة الداخلية للتنظيم، عن تكريس مبدأ التفريق بين مسلم ينتمي إلى الجماعة، وآخر يعيش حياة المواطن المؤمن العادي، غير المحزب.

نحن هنا، نركز على جماعة الإخوان لأنها سبب نشأة كل الجماعات التكفيرية التي انقلب عليها. ومما يجدر التنويه، أن سيد قطب، وهو المنظر الأول للتكفير فقد كانت آراؤه، وهو المستجد على الجماعة، والمشكوك في أمره من قبل بعض قاداتها السابقين، تمثل جوهر عملية التأسيس الثاني للجماعة في أوائل السبعينات.

عندما بدت واضحة فكرة أن الفقيه المتعمق لن يتقبل لنفسه الحياة الحزبية لجماعة الإخوان، تصدى العديدون من أهل العلوم الإسلامية، لشرح أسباب هذه الظاهرة. لكن القائمين على خطاب الإسلام السياسي، وهو يختلف عن خطاب الدين وثقافته: استمروا في دغدغة عواطف

## إسلاميو تركيا يحرفون تاريخ السلاطين العثمانيين



## صياغة التاريخ بأسلوب تأمري

هناك بنوداً سرية في معاهدة لوزان لعام 1923، والتي حددت حدود الجمهورية التركية الحديثة. "تخيل لو أن نصف المؤمن اعتقدوا أن بعض أحكام القرآن قد تم إخفاؤها، فما هو نوع الموقف الذي ستحسون فيه؟" قال باجيك "إنها علامة مرعبة أننا نتخلى عن العقلانية".

في مجتمع شديد الاستقطاب بشعبية واسعة النطاق من نظريات المؤامرة، مما ساهم في مجتمع يتجاوز حدود المنطق في تعامله مع الحاضر والماضي. وأظهر استطلاع نُشر هذا الشهر من قبل أبحاث الاقتصاد في إسطنبول أن أكثر من نصف الأتراك يعتقدون أن

استراتيجية الإسلاميين لتقديم نسختهم الخاصة من التاريخ وكل مجال آخر، مضيافاً أن هذه النسخة تحدد التقاليد الجمهورية العلمانية على أنها انحراف في مسار تاريخ تركيا. وفي الوقت نفسه، اقترنت النسخة المتنافسة من التاريخ التي تحتفظ بها الفصائل المختلفة

على أيدي المنافسين الغربيين. وأوضح باجيك "من ناحية، هناك التاريخ الرسمي، ومن ناحية أخرى، هناك نهج الإسلاميين الشعبيين".

ويذكر التاريخ الرسمي أنه بينما كانت إسطنبول وأجزاء أخرى من تركيا تحت الاحتلال بعد الحرب العالمية الأولى وكانت محكمة السلطان تتعاون مع البريطانيين، "ذهب أتاتورك إلى سامسون بمفرده وأطلق الكفاح الوطني، وأنقذ تركيا"، حسب باجيك.

ويتابع "في المقابل، هناك وجهة نظر إسلامية معاكسة. ووفقاً لذلك، كان السلطان وحيد الدين هو من فعل كل شيء. في الواقع، الخطاب الإسلامي يعالج القضية بأسلوب تأمري كما لو كان أتاتورك مؤيداً لبريطانيا تقريباً". وازدب "الآن بعد أن أصبح الإسلاميون في السلطة في تركيا، يريدون تغيير هذا التاريخ". وهكذا يعيد المعلقون الإسلاميون تعريف شخصيات مثل وحيد الدين وعبد الحميد الثاني، السلطان العثماني الرابع والثلاثون الذي أكسبه حكمه السلطوي لقب "السلطان الأحمر" قبل خلع في انقلاب عام 1909، عبر التأكيد على الجوانب الإيجابية لحكمهما. وقال باجيك إن هذا جزء من

تجري عملية دؤوبة لإعادة صياغة التاريخ التركي المعاصر بما يتناسب مع الدعايات التركية التي تستحضر "الجد العثماني". نسخة تاريخية موازية حاول الإسلاميون خلالها تقديم صورة انتقائية متحيلة للتاريخ تقوم على تمجيد السلاطين العثمانيين والاستغناء من أهمية المرحلة الكمالية العلمانية.

أنقرة - غضب الكماليون في تركيا - أتباع الفكر العلماني الذي رسمه مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك - من طبعة 19 مايو من صحيفة الصباح، والتي اعتبرها الكثيرون محاولة لإعادة كتابة تاريخ البلاد.

نشرت هذه الطبعة في يوم أتاتورك، يوم الشباب والرياضة، وهي عطلة بمناسبة بدء حرب الاستقلال التركية ضد القوى الأجنبية التي احتلتها بعد الحرب العالمية الأولى.

ولكن إلى جانب مصطفى كمال، الذي أكسبه نجاحه في تلك الحرب لاحقاً لقب أتاتورك، والد الأتراك، نشرت الصحيفة صوراً للسلطان العثماني الأخير، وحيد الدين محمد السادس، ووزيره الأكبر دامات محمد فريد باشا. يُنظر إلى هذه الشخصيات في تاريخ الدولة في تركيا على أنهم متعاونون مع العدو في حرب الاستقلال. قال الباحث غوكهان باجيك لـ "أحوال تركية" في

## عرض القادة العثمانيين كأبطال إلى جانب أتاتورك هو محاولة إعادة كتابة التاريخ على أسس إسلامية

وأضاف "كانت هناك اختلافات خطيرة في تاريخ تركيا الحديث وتفسيرها منذ التنظيمات"، في إشارة إلى سلسلة الإصلاحات التي تهدف إلى تحديث وإحياء الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وهي فترة تراجع طويلة عندما عانت من الشلل والهزائم